سوسيولوجية تشكل الفئات العمالية بالجزائر 1962-2014.

sociological formation of workers categories in Algeria 1962-2014.

عائشة بليح[1]

[1]جامعة سعد الله ابي القاسم الجزائر2 (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2018/02/28 ؛ تاريخ المراجعة : 2020/02/22 ؛ تاريخ القبول : 2020/03/01

ملخص :

إنّ الطبقة العمالية بالجزائر بعد الاستقلال لم تأخذ بنيتها بالشكل الذي ظهر في الفكر الماركسي بل أخذت قطيعة عن كل تراكم لها وأنّ العلاقات الانتاجيّة لم تكن لها التأثير الفعال على القوى المنتجة بالشكل المطلوب ، فقوة المتغيرات السوسيولوجية جعلت الطبقة العمالية بالجزائر أن تسلك عدة مسارات أخذت بها المطاف إلى الانشطار إلى فئتين طغت فئة عمالية على حساب فئة عمالية أخرى معتقدين أنّ الموجهات أو الأطر المرجعية ساهمت في تشكيل الفئات العماليّة وحتى نفهم ونحدد طبيعة ومضمون هاته الأطر و التي حددناها في النسق السياسي و النسق القانوني والنسق الاقتصادي سنحاول إجلاء الستار على هذه الظاهرة المتعددة الجوانب: فهي ظاهرة مرتبطة بالاقتصاد إذ تعد الطبقة العمالية الفاعل الذي يقوم بتوجيه الاقتصاد وهي ظاهرة سياسية لارتباطها العضوي أو غير العضوي بها. وهي ظاهرة اجتماعية لارتباطها كذلك بالحقائق الاجتماعية و الثقافية و أثرها على سلوك الأفراد.

الكلمات المفتاحية: الطبقة العماليّة ، الياقات البيضاء ،العامل الجزائري، النسق السياسي ،النسق الاقتصادي.

Abstract :

The working class in Algeria after independence did not take its structure as it appeared in Marxist thought, but it took a break from all its accumulation and that productive relations did not have an effective impact on the productive forces as required, the strength of sociological variables made the working class in Algeria to take several paths that took it up To split into two categories, one overwhelming one over the other is overwhelmed by the belief that the directives or reference frameworks have contributed to forming the categories of workers, so that we understand and define the nature and content of these frameworks that we defined in the political, legal, and economic contexts. We are trying to clear the curtain on this multifaceted phenomenon: it is a phenomenon linked to the economy as the working class is the actor who directs the economy and is a political phenomenon because of its organic or inorganic association with it. It is a social phenomenon as it is also related to social and cultural realities and its impact on the behavior of individuals.

Key words: the working class, the white collar, the Algerian worker, the legal system, the economic system, the political system.

I- تمهيد :

لقد عرفت الطبقة العماليّة بالجزائر بعد الاستقلال إلى إعادة بناء كيانها ليس بطريقة آلية وإنما تشكلت وفق أيديولوجية إتجهت إلى إعادة هندسة عمل أفراد المجتمع بما تتطلبه التغيرات السياسية و الاقتصاديّة للبلاد ،فتحدد العمل بالجزائر بعد الاستقلال مباشرة على خطوتين ،الخطوة الأولى سياسة ملئ الفراغ و إستغلال ما تركه المستعمر،أما الخطوة الثانية محاولة حشد الفئة النشطة في المصانع و المؤسسات الإنتاجيّة من أجل انجاح الثورة الصناعيّة ،وبهذا أخذ العمل صيغة جديدة حَرَّكته فئات عماليّة بعقد عمل إجتماعي شعبوي حسب تصور جمال غريد إبنبى بأطروحة تثاقفية بأيديولوجية إشتراكيّة يقوم على مواطنين منتجين متساوين في الحقوق و الواجبات وبهذا ساهمت التغيرات في فترة التجديد الاقتصادي إلى إعادة إنتاج طبقة عمالية لم يكن لها الدور الفعال و الكافي في إنجاح المشروع التنموي ،وربما أنّ النخب السياسيّة و

الاقتصادية لم تبرمج نفسها لإنجاح الدورة الاقتصادية و التي من شروطها هاته الاخيرة الاستثمار الأمثل في المورد البشري .رغم التكوين الأكاديمي و المهني إلاّ أنّه لم يستثمر بأسلوب جيد .هاته الطبقة العماليّة الجزائرية التي تعتبر مجموعة من الفئات الاجتماعية تحمل في طياتها عدّة تناقضات لا من حيث البنية أو النوع أو التكوين ،رغم الظروف و التقلبات التي مرت بها الطبقة العمالية كانت موجّهة وليست موجَّهة لمسار الاقتصاد بالجزائر ممّا إنجر عنه بعد الثمانيات في فترة الأزمتين الاقتصادية و السياسية إلى إعادة النظر في تشكيلها ومحاولة إنقاض ما تبقى من المؤسسات العمومية الخدماتية و الاقتصادية العمومية بواسطة المخطط الاجتماعي و الاستغلال الأمثل للطاقة البشرية الكفأة و الفائض من العمالة ساعد في تنشيط السوق الموازي و التوظيف غير الرسمي فيما بعد ،والتي استدرك أمرها في نهاية التسعينيات و الفترة الحالية إلى وضع مخططات من أجل إعادة تنظيم هاته الفئة النشطة و التي تعد فئة مؤهلة علميّا وتكوينيا مقارنة بالنمو الديمغرافي .فلقد فتحت الدولة الجزائرية الباب على مصرعيه لاستعاب هاته الطاقة في العمل الاداري و المكتبي و الخدماتي ،الذي بقى مهيمنا في التوظيف عن باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى وبالخصوص التوظيف في قطاع التربية و التعليم إذ بقى المنفذ الوحيد حسب رأينا و القطاع الأوحد الذي يستوعب المئات من خرجي الجامعات سنويا ،ولقد أولت الحكومات المتوالية إهتمام أكبر لقطاع الخدماتي و الاداري بحكم أنه غير متطلب بالمقارنة مع باقي القطاعات الأخرى التي تأثرت بتراجع الإقتصاد الجزائري و الذي حافظ على أفضلية قطاع الخدماتي من دون أن يحافظ على نموه .

إنّ قوة المتغيرات السوسيولوجية جعلت الطبقة العمالية بالجزائر أن تسلك عدة مسارات أخذت بها المطاف إلى الانشطار إلى فئتين طغت فئة عمالية على حساب فئة عمالية أخرى معتقدين أنّ الأنساق الإجتماعية ساهمت في تشكيل الفئات العماليّة وحتى نفهم ونحدد طبيعة ومضمون هاته الأنساق حولنا طرح التساؤل التالي **كيف ساهم النسق السياسي و النسق القانوني و النسق الاقتصادي في تشكيل الفئات العمالية بالجزائر ؟وإلى أي مدى أثرت هاته الأخيرة في حراك الفئات العمالية ؟**

II. تحديد المفاهيم :

II. 1– الطبقة العماليّة وبنيتها : تُشكل الطبقة العاملة إحدى الطبقات الرئيسية في المجتمع الرأسمالي الحديث الذي نتاجه عبر سيرورة التحول التاريخي من الأشكال الانتاجيّة ما قبل الرأسماليّة ،حيث يعرفها كل من كارل ماركس و فريديرك انجلز في البيان الشيوعي بأنّ الطبقة العاملة هي "طبقة العمال الأجراء المعاصرين الذين لا يملكون أية وسائل إنتاج فيضطرون إلى بيع قوة عملهم لكي يعيشوا"[1].

يجسد هذا التعريف الكلاسيكي للطبقة العاملة ،العلاقات الاجتماعيّة التي تربطها بالرأسمالية ،و التي تتميّز كما يقول بيار لاروك بخضوع إقتصادي يحدد تبعيتها التقنية و الحقوقيّة ،فأفراد الطبقة العاملة يعملون دوما للغير –الرأسمالي– مقابل أجر يحدد جزافا فهم مأجورون ،ولعملهم صفة الإلزام لأنّه شرط بقائهم.[2]

وتجدر الاشارة هنا إلى التمييز بين العمال المشكلين لجوهر الطبقة العاملة كعمال الحقول والمصانع و المناجم و الورشات ،و الأجراء الآخرين مثل الموظفين و التقنيين وعمال النقل و الاتصالات الذين يقومون بتحضير العمال الصناعي و يساهمون في إنهاء العمليات الصناعية باعتبارها نشاطات تخلق بشكل غير مباشر .فائض القيمة .

إن مفهوم الطبقة العاملة في الوقت الحالي قد تغيّر شكلها وبتغير هذا الأخير يتغير تعريفها ،لأنّ تغيير الطبقة العاملة لبنيتها وشكلها تبعا لتطورات التراكم في المجتمع الرأسمالي لايعني إختفاء تلك الطبقة في نفس الوقت الذي شُهد فيه إنخفاض نسبي في حجم عمال الصناعة شُهد توسعا في عمال المكاتب ،أولئك الذين يعملون عملا ذهنيا ويخضعون لاستغلال رأسمال بنفس القدر الذي يخضع به العمال الصناعيون له .فالعمال الصناعيون هم من يحققون فائض القيمة أمّا عمال المكاتب و النقل و المواصلات يساهمون في تدويير السلعة في السوق وهي العملية التي بدونها لايصبح له وجود[3].

إنّ تشكل الطبقة العمالية بشكل طبيعي ناتج عن تراكم العلاقات الانتاجية وأنّ حراكها يتم من خلال مؤثرات سياسية و إقتصادية، وتنشطر إلى فئتين فئة تنتج فائض القيمة وهم الصناعيين والزراع وعمال المناجم والفئة الثانية هم عمال المكاتب وهم يساهمون في تدوير جهد الفئة الأولى وهاته الفئتين مكملتان لبعضهما البعض إذ تعد الفئتين أي الطبقة العماليّة السند القوي لنظام الدولة.

II.2- الياقات البيضاء:إن التغيرات التي حدثت في النسق الطبقي للمجتمعات الغربيّة في القرن الماضي هو نمو متزايد للعمال غير اليدويين أو المعروفين بإسم الياقات البيضاء وهاته الأخير تتطلب قدرا من المهارات المحدودة وليس تعليما رفيعا ،فلكي تكون "موظفا كتابيا " في القرن التاسع عشر كان يجب أن تكون أولا موظفا مهنيا في موقع داخل السلطة الإدارية ،وأما الآن فتواجد أعداد متزايدة من الموظفين الكتابين في النسق المهني و يتميز بالطابع الروتيني بل آلي [4] ،ويحددهم رايت ميلز أكثر. وهم الموظفون وعمال المكاتب و البائعون ،هاته الفئة من العمال لا تتطلب وظائفهم مستوى عال من الخبرة إذ يتمتعون بمكانة متوسطة بين فئات الياقات البيضاء ،وقد ساهمت هاته الفئة المتوسطة من فئات الياقات البيضاء في تغيير نوع البروليتاريا التي تكلم عنها كارل ماركس والتي صنّفها رايت ميلز أنهم عمال آلة[5] ،والفروق التي كانت تميّز العمل المكتبي عن العمل المصنعي أنّ العمل المكتبي لا يتضمن مجهودا جسميا وعضليا مثل الذي يتطلبه العمل المصنعي إلاّ أنّ هذا الفرق لم يعد ذا أهمية الآن بل ظل يتناقص كثيرا .فالعمل المكتبي أصبح شبيها بعمل المصنع من حيث أنّ الموظف أصبح متعاملا مع الآلة أكثر مما سبق ،فمع كثرة الأجهزة و الأدوات المكتبية أصبح الموظف مشغّلا للجهاز و أصبح عمله خاليا من المجهود الذهني و العقلي و أكثر آلية ،وأصبح تشغيل الآلات المكتبية الخفيفة مماثلا لتشغيل آلات المصنع الخفيفة [6] ، وفي الحقيقة ليست هاته الفئة الوسطى هي كلها فئة الياقات البيضاء فلقد وضع ميلز مؤشرات تفصل بين جميع فئات الطبقة الوسطى وهو نوع العمل ،عادات الاستهلاك ،ومستوى التعليمي ،هاته المؤشرات قسمت الياقات البيضاء إلى ثلاثة أجزاء فئة عليا وفئة متوسطة وفئة دنيا ،وكل هاته الفئات ساهم التراكم الاقتصادي و التطور التكنولوجي إلى إعادة تكوينها وهذا ما توصل إليه عالم الاجتماع **جولد ثورب** [7] في تحليله لهاته الطبقة ويهدف إلى تفسير أشكال الارتباط بين الأوضاع التي تحددها علاقات التوظيف داخل سوق العمل وداخل الوحدات الانتاجية في مختلف القطاعات الإقتصادية والتي تساهم فيما بعد إلى إعادة توزيع مكانة أفراد هاته الطبقة الوسطى .

فالياقات البيضاء هم مجموعة من الأفراد يشتغلون في وظائف تميل إلى الجهد الفكري تتحدد مكانتهم الاجتماعية وفق المستوى التعليمي ،ونوع العمل ،هاته المؤشرات ساهمت في توزيع أفراد الياقات البيضاء إلى ثلاثة شرائح الفئة العليا هم المديرون ،الأطباء ،المحامون،المفكرون ،الاساتذة الجامعيين ،الفئة الوسطى هم الموظفون وعمال المكاتب أما الفئة الدنيا من يشتغلون في مهن أقل مستوى ،وقد ساهم التطور التكنولوجي في إعادة تكوين كل هاته الفئات والتي اصطلح عليها بالطبقة الوسطى .

II.3-العامل الجزائري :إنّ مقاربة مفهوم العامل في الجزائر لابدّ أن يراعى الظروف التاريخية الاجتماعية ،التي يعرفها المجتمع الجزائري كمجتمع يعيش تحولات عميقة الشيء الذي يعني أنّ طبقة العمال تعيش عمليّة التكوّن و التجدد الأمر الذي يتطلب مراعاة مختلف الأجواء الاجتماعية الثقافية التي تعيشها هذه الطبقة في الجزائر[8] ،إنّ عمال الجزائر كأي عمال في العالم يشهدون تكون بدائي وحالة تجديد وإعادة إنتاج وفق متغيرات سوسيو إقتصادية سياسية ،لكن لاحظنا نحن كباحثين على هاته الفئة خصتها الدراسات الجزائرية بهجينية التكوين بعد الاستقلال لغت كل تراكم لها حددته عدّة مؤشرات حالت أن تجعل الفئة العماليّة و العامل منتجا بالمفهوم التايلوري بل قال عنه جمال غريد لما وُطِن التصنيع بالجزائر "أنه أميّ،سلبي ، غير الواعي ،وقليل التبصر فهو يظهر على أنّه يمثل النمط المضاد للعامل أو هو على الأقل ما يمكن نعته بما قبل العامل "وأسماه بالعامل الشائع [9].إنّ ما لاحظناه في الدراسات الجزائرية أنّ العامل الجزائري كمفهوم أو متغير لم يُثمّن أو لم يصنع دوره بالمفهوم الاقتصادي،بل رأى الأستاذ عبد الرحمان بوزيدة في مسلمته [10]التي توصل إليها أن التنشئة الريعيّة دور في صناعة العامل الجزائري الذي محوَرته الدولة في توزيع ما أسماه حقه في الريع دون توعيته في تدوير هذا

الريع البترولي والرفع من إقتصاد البلاد، هذا العامل شكلته السياسات المنتهجة و التغيرات الاقتصادية للبلاد ، يبيع جهده مقابل أجر و الذي يعتقد أنه حقه من الريع البترولي جعلته يخرج من حالة الفعالية إلى حالة إنفعاليّة .

III. سوسيولوجية تشكل الفئات العمالية بالجزائر:

لمعرفة كيفية تشكل الفئات العمالية وجدنا هنالك مجموعة من العناصر لها الدور في ذلك هي ثلاث أنساق من وجهة نظرنا لا نستطيع أن نفصلهم على بعض البعض نسق سياسي ونسق قانوني ونسق إقتصادي هاته الأنساق وجدناها متداخلة فيما بينها بدرجة كبيرة ،ولا يفهم هذا التداخل إلاّ إذا حللناها – من وجهة نظرنا – إلى مستويات تحليلية ثلاث :

المستوى الأول من التحليل "دور النسق السياسي في تشكل الفئات العمالية الجزائرية ":

لقد كانت إنطلاقة تأسيس الدولة الجزائرية المبنية على العدالة الاجتماعية وفق نهج إشتراكي و على تنفيذ مبادئ حقوق الانسان التي نصتها القوانين الدولية ،بإرادة سياسيّة تمحي كل ما يتعلق بالمستعمر! إنّ ما شاهده المجتمع الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا الحالي هي مجموعة من التحولات و التطورات المتمثلة في إعادة هيكلة مختلفة الأنشطة الاقتصادية و الإدارية و التعليميّة ممّا إنعكس على البنية الاجتماعية و الكثير من هذه التحولات كانت قصدية تعكس الرفض لنمط أو أنماط من البناء الإجتماعي التقليدي لذا تطلب لهذا التغيير قوة عاملة كانت النواة الأولى لتشكل العمال بعد الاستقلال الذين حملوا مشروع التنمية والذين يتكونون من عمال أجانب وعمال جزائريين نحاول إيضاحهم من خلال فترات الحكم المتوالية على الجزائر .

1– فترة حكم بن بلة :لقد أبقى بن بلة على العمال و الإطارات الفرنسية حسب الاتفاقات المبرمة لاستكمال مخطط مشروع قسنطينة 1953 وكذلك مشاريع البترول الذي اكتشف في 1956 موازنة مع توظيف عمال جزائرين.

فبعد تولي أحمد بن بلة مقاليد الحكم في الجزائر وجد الأوضاع مزرية في جميع المجالات ظف إلى ذلك الهجرة الجماعية للمستوطنين ساهمت في إنهيار البناء الإقتصادي للبلاد [11]،وساهمت اتفاقيات إيفيان بإرسال يد عاملة جزائرية بطلب من فرنسا التي كانت تبحث عن اليد العاملة الرخيصة مما دفع بالرئيس بن بلة آنذاك بارسال مواطنين جزائرين إلى فرنسا كتخفيف من حدّة البطالة التي كانت تعاني منها الجزائر بعد خروج فرنسا.

و لقد تبنى التسيير الذاتي بمقتضى المرسوم 95/63 المؤرخ في 1963/03/22[12]،من أجل مواصلة عملية الإنتاج والتسيير للمؤسسات الشاغرة من طرف العمال الجزائريين ريثما يتفقون على نمط وخطط إقتصادية جديدة فتقرّر ذلك في الفترة الممتدّة من 16 إلى 21 أفريل 1964 ،وفي قاعة السينما إفريقيا عقدت جبهة التحرير الوطني بزعامة رئيس الدولة أن يصادقوا على الميثاق والذي دعى إلى تعميق شبه طوباوية لإنجاز التنمية إعتمادًا على ثورة إجتماعية يقودها العمال[13].

2–**فترة حكم هواري بومدين :** لقد حاول جاهدا تطوير البلاد بتبني سياسات تنمية كبرى وتمثلت في الثورة الصناعية والثورة الزراعية والثورة الثقافية وهناك من يعتبر أنّ تاريخ 19 جوان 1965 هي البداية لتوضيح المعالم الحقيقيّة لتفكير الحقيقي في إختيار النظام الإقتصادي الذي يُبْنى على عدة أسس أهمها

بناء إقتصاد اشتراكي ،و الإعتماد على سياسة التأميم و التخطيط ، هاته السياسات تطلبت قوة عمل وحجم كبير من عمال وينقسمون إلى :

أ/ عمّال مكونين :واعتبروا هم النواة الأولى حسب وجهة نظرنا لتشكل العمال و استعين بهم من الدول الاشتراكية.

ب/ عمال مسيرين :هم نخبة جزائريّة إقتصاديّة وإداريّة .

ج/ عمالة :وهم فلاحين وبروريتارية رثة ،وعمالة جزائريين قدموا من فرنسا .

لقد حرص الرئيس هواري بومدين على ضمان نجاح خطته التصنيعية التي شكلت العمود الفقري لبرنامجه الإقتصادي حيث تم إخضاع القطاعين العام والخاص تحت اشراف اداري مباشر حتى تستجيب المشاريع التصنيعية

والفلاحية التي لن يتأتى لها النجاح ميدانيا إلا بمشاركة قوة عمل قام الرئيس بومدين بتجنيدها من خلال إبراز قيادته السياسية في دور الحريص على تحقيق مصلحة العمال و الفلاحين في الريف الجزائري.

3- فترة حكم شادلي بن جديد ومرحلة الأزمة و الحِراك العمالي:

فترة تاريخية قلّ ماكُتب عن سلطة وخطابات الشاذلي بن جديد كرئيس مقارنة مما سبقوه في الحكم ،فترة حملت عدّة متناقضات ،حاول جاهدًا إصلاح ما استطاع أن يصلحه لأنه بإجماع الباحثين والمنقبين عن شخصيته رأوه أنّه مؤهلاً للحكم.

ورث من سابقه نظام سياسي وإقتصادي كان السبب في ضعف الثقافة الديمقراطية في المجتمع والدخول بها في أزمة مفتوحة ،إضرابات عماليّة ،فئات شبانية تطالب بحق الشغل ،مطالبات ثقافوية إضرابات إجتماعية ... كان لزامًا عليه أن ينتهج عدّة إصلاحات ،فحسب رأينا نحن كباحثين انشطرت فترة حكمه إلى جزئين الجزء الأول فترة الإصلاحات والتي تسمى بإعادة هيكلة المؤسسات وهيكلة الموارد البشرية ، وإلغاء التأميم على أراضي الفلاحية ومحاولة تجزءتها على فلاحين وكذا محاولة إعطاء فرصة للقطاع الخاص للبروز لإمتصاص البطالة التي تتزايد يوما بعد يوم ،والجزء الثاني إنفتاح على العالم الغربي والشروع في إنتقال إلى النظام الليبرالي ومحاولة جعل الدولة الجزائرية تستورد السيارات والموارد الإستهلاكية أي محاولة جعل المجتمع يعيش في رفاه إجتماعي هاته الأخيرة جعلت المجتمع منقسم إلى طبقتين حاولت القضاء على الطبقة الوسطى ،بسبب الفساد المستفحل وبقرطة مؤسسة الدولة ومن جهة أخرى الأزمة العالمية الإقتصادية التي ساهمت في زيادة الطين بله جعلت من الشعب أن يستنفذ رأس ماله الرمزي الناجم عن حرب التحرير الوطني فأكتشف الشعب الجزائري أنّ هنالك شساعة بين خطاب مسؤولي جبهة التحرير الوطني وسلوكهم.

ومن خلال قراءاتنا نحن كباحثين لما كتب عن المرحلة الشاذليّة هاته الكتابات لم تسلط الضوء على سلطته وخطاباته بقدر ما حاولت أن تكون كتابات تقسيمية لهاته المرحلة التي ظهرت مرة بمرحلة أزمة المجتمع ،وفي كتابات أخرى بمرحلة الإصلاحات وإعادة هيكلة المؤسسات وهيكلة الموارد البشرية .

4- فترة 1992 – 1998 :

لم أجد عنوانا لهذه الفترة رغم محاولتي الجادة لفهم السيرورة التاريخية لهاته المرحلة وهي مرحلة مفصلية في تاريخ الجزائر لإرتباطها بمتغيرات عدّة ،ومن خلال قراءتنا لكل ما كتب في هاته المرحلة ومحاولة التأطير النظري لها جسدناه نحن في مستويين إثنين المستوى السياسي والمستوى الإقتصادي ، وكان للأزمات العالمية الاقتصادية الأثر لا محال في ظهور أزمة في الداخل وهاته الاخيرة عرفها هابرمنس " أنها تظهر حين لا يعطي نسق اجتماعي سوى إمكانات قليلة لحل المشكلات التي تواجهه "[14]، ولقد كانت هاته المرحلة وإن إختلفت التسميات عنها والتحليلات السوسيولوجيّة، الاقتصادية والسياسية أنها مرحلة كانت محفوفة بعدّة تطورات حاولت أن تأخذ بالجزائر إلى بر الأمان إن كان على مستوى الاقتصادي أو على المستوى الأمني ،وإنّ سلطة الرؤساء الذين تقلدوا زمام الأمور كانت سلطتهم وخطاباتهم موجهة لفئة المافية السياسية تارة ومحاولة تهدئة الأوضاع بإرساء قواعد المصالحة المدنية تارة أخرى ،وإن كان إقتصاد البلاد الذي يعد الركيزة الأساسية عرف تذبذبا في إتخاذ القرارات محاولين أصحاب سلطة الاقتصاد السياسي الخروج من الحالة المزرية التي كانت تتخبط فيها البلاد فعلى مستوى الماكروا شهدت قفزة نوعية وإنتقال الدولة من التوجه الاشتراكي إلى الليبرالي ،هذا الانتقال كان نتيجة ضغط خارجي وداخلي والذي أثر هذا التحول على المواطن البسيط إمّا بالتسريح من العمل ،أو إرتفاع القدرة الشرائية أو البطالة المقنعة.

5- فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة :

بعد توليه الحكم وجد أمامه عدّة تحديات إجتماعية وعلى عدّة مستويات بطالة 28% معدل نمو الصناعي 7.2،قتلى ما يقارب 150 ألف ضحايا إرهاب ، عدم الأمن والاستقرار ،30 مليار دولار خسائر مادية[15] مست البناء التحتي الذي كان في الأصل غير متطوّر ،فقد إنطلق في لمْ شمل المجتمع فجعلها العمليّة المحوريّة في سلطته وسعى للبحث عن بناء التماسك ،من خلال خطاباته المختلفة في عدّة ولايات ،فمن خلال إطلاعنا على كل خطاباته حاولنا تقسيمها إلى مجموعة من

الخطابات وهذا حسب توجهها لفئة معينة وتختلف لغة الخطابات بين لغة التهديد ،ولغة الخشب ،ولغة البناء ،ولغة لَمّ الشمل إذ لا حظنا نحن كباحثين في خطابات الرئيس بوتفليقة أنه إتخذ مجموعة من الاستراتيجيات والوضعيات حسب نوع اللغة والفئة المستهدفة والمكان "الولاية" الذي يكون متواجدًا فيها ،وكان بسهولة بما كان حشد الجماهير ومخاطبتهم بأريحية بلغة الشعب كما قال هو لأن أغلبية الشعب يرون فيه هواري بومدين الرمز من جهة والمنقذ من جراح العشرية السوداء من جهة أخرى ،وما يهمنا نحن في مقالنا خطاباته الموجهة لطبقة العاطلة عن العمل والطبقة العمالية وكيف ساهمت خطاباته في إعادة النظر في تشكيل الفئات العمالية التي لاحظنا أنّه حاول إعطاء مجال للقطاع الخاص أن ينموا،إذ صرّح في خطاب في سيدس بلعباس سنة 2011 أنّ المهن يجب أن توزع حسب المستويات والمؤهلات العلميّة إذ قال " ... يعني صراحة إذا لم نبني بلادنا هل نبنيها إلا بالصنين ،فهناك أنشطة عديدة تتطلب مناصب شغل يدوي ومن المهن القاعديّة من مستوى العامل البسيط أو المؤهل مناصب التأطير هنالك قطاعات تتيح إمكانية التشغيل كبيرة من اليد العاملة من المستوى التنفيذي ذلكم الحال بالنسبة للصناعة ،البناء ،الإشغال العمومية ،الري ،الفلاحة ،الغابات ذلكم الحال بالنسبة للصيد وموارد الصيد ميادين كثيرة جدًا موجودة للشباب الجزائري "[16] ،وفي نفس الخطابات أعاب الرئيس على الشباب الذين يتنكرون للشغل في هاته الميادين السالفة الذكر وبحثهم عن العمل الاداري رغم أنّ مؤهلاتهم العلميّة لا تسمح أن يشتغلوا أعمالا إدارية ،وقد لوّم في كل خطاباته أنّ البلاد ركيزتها الفلاحة وليست أعمال إدارية فالفلاحة في نظره هي التي ترفع إقتصاد البلاد وأنّ ليس كل شيء على الدولة ، وكتحليل سوسيولوجي لما قاله في خطابه أنّ المجتمع الجزائري مر بعدة مراحل إقتصادية سهامت في تشكيل ذهنية المواطن وتغيير قيم معينة وإحلال قيم إجتماعية معينة ،فقد توصلت الدراسات الجزائرية إلى تدهور قيمة العمل اليدوي و الحرفي و الفلاحة وعزوف الشباب عنه فأصبح الشاب يبحث عن المهام الفكرية ،ومن جهة يحاول أن يشجع في خطابه على فتح باب الاستثمار وإزدهار القطاع الخاص ،ففي نشرية الديوان الوطني للإحصاء سنة 2007 أظهرت أنّ القطاع الخاص يشغل من 5ملايين عامل سنة 2005[17] ،أي ما نسبته 63% من حجم التشغيل مقارنة بـــ 37% للقطاع العام الذي بقى حجم التشغيل فيه شبه ثابت.

إنّ سياسة الرئيس قد أعطت نفس جديد لليبرالية الاقتصادية إذ دائما يقر في خطاباته أنه سوف يسهم في التنمية الاقتصادية خصوصا مع تجسيد العديد من الإصلاحات الاقتصادية كوضع القوانين المشجعة والضامنة للاستثمار الخاص ، وتحرير التجارة الخارجية...الخ[18]ألا أنّ هذه الاجراءات لم يستفد منها القطاع الخاص الانتاجي ،بل توجه القطاع الخاص للاستثمار بالتجارة والخدمات .

لقد أصبح القطاع العام أكثر قطاع نشاطا وحركية منذ الاستقلال إلى غاية اليوم مما ساهم في إنجذاب العمالة لهم ،إذ تؤكد الدراسات السوسيولوجية والاقتصادية أنّ من أبرز العوامل الكامنة وراء إتجاهات العمالة هو تغير نظم الانتاج وأسواق العمل وإنجذاب أفراد نحو العمل المكتبي لما يوفره من راتب مضمون ووظيفة مستقرة ومكاسب أفراد وما يمنحه من مكانة إجتماعية وسلطة تزيد من قوة جاذبية على المستوى النفسي ،الاجتماعي ، حيث يرى مصطفى يوتفنوشت "في التمثيل الاجتماعي التقدم يكمن في العيش في الحَضْر وفي الوظيفة العمومية أو العمل المأجور ،على المستوى الثقافي أغلبية الشباب يحملون نظرة مهتزة عن الحياة بفعل التحولات الاجتماعية الجارية والتي جعلتهم يتمنون حياة مهنية كالياقات بيضاء وضمان أجر أكثر من دون بذل جهد أو إتعاب نفس،وهذا بسبب سياسة الدولة الجزائرية كما أسلفنا قولاً أنّ منذ الاستقلال كان هدفها خدماتي أكثر منه إقتصادي مما إنجر عنه تضخم في الوظائف المكتبية والادارية على حساب الوظائف الموجهة للإنتاج مما ساهم في ظهور طبقة بيروقراطية تبحث عن الهيمنة والسلطة وهذا يلاحظ في كل مراحل حكم التي مرت بها الدولة الجزائرية سواء على مستوى الماكروا جعلتهم يهيمنون على النشاط الاقتصادي السياسي للبلاد أو على مستوى الميكروا أي على مستوى وحدة مؤسسة ما.

وكخلاصة لهذا المستوى لقد رأينا أن سلطة الدولة من خلال فترات حكم التي وضحناها سالفا لها دور في حسم توجهاتها لصالحها ولكي نفهم الدور المحوري للدولة في المجتمع ،إذ يقوم النظام السياسي الحاكم بفرض اجراءات فوقية على المجتمع ككل نابعة من منظوره الخاص في التحديث والتنمية ،تقوده كتلة عمالية التي يفترض أنها ممثلة من خلال المشاريع المختلفة تواجه صعوبات وتحديات كبيرة ليس على مستوى تشكلها وتبلورها ، و إنها على مستوى نموها وتوضيح وعيها الطبقي والتنظيمي كشرط أساسي لوجودها في سلطة الدولة لحسم التوجهات الديمقراطية لصالحها كذلك .

المستوى الثاني من التحليل "دور النسق القانوني في تشكل الفئات العمالية الجزائرية ":

إنّ قوانين العمل جاءت من أجل ثنائية "الدولة ،الموظف" لتلبي مطالب ذات طابع إقتصادي وطابع سياسي ولحماية قوى الإنتاج ،وأي دولة مطالبة بإحداث التوازن بين الضرورات الاقتصادية ولحماية قوى الإنتاج ،وكذا الحمايّة الاجتماعية ،حيث تجاوز الإهتمام لتنظيم العمل إلى إمكانية المحافظة عليه أو خلق منصب عمل جديد وإنّ أي دولة تحتاج إلى عملية تنميتها وبناءها وتنظيمها إلاّ بعمال وموظفين الذين يعتبرون عقلها المفكر والمنفذ عن طريق جهاز الوظيفة العامة ،فالدولة الجزائرية اهتمت بعد إستقلالها بتطوير قوانين الشغل والوظيف العام وفق النظام المغلق كحتمية بحث عن حقوق الإنسان من جهة ومن جهة أخرى إعادة صياغة قوانين الوظيفة العمومية بما يتوافق والتنمية التي مرت بها الجزائر واتفاقياتها مع الشركاء الاجتماعيين لضمان حياة الموظف وحياة المؤسسات.

فسوسيولوجية القوانين وتشريعات العمل التي تعد الانطلاقة الأساسية في بسط قاعدة عريضة من العمال بإختلاف أماكنهم المهنية و آلية توظيفهم وتتبع مسارهم المهني حتى التقاعد. وجدنا فيها درجة من التعقيد في تفكيك معالم القوانين هاته بما يتوافق مع التحليل السوسيولوجي .فوجدنا قاعدتين قانونيتين منفصلتين تماما عن بعضهما البعض ويشتركان في نقاط محددة ،قاعدة الوظيفة العمومية والتي تهتم بالمرفق العام والضبط الاداري والتي تندرج تحت النظام المغلق ومن يشتغل بها يسمى موظفا ،والقاعدة القانونية الأخرى التي تعني بعلاقات العمل والتي تهتم بكل المؤسسات الصناعية والانتاجية والتجارية والتي تندرج تحت النظام المفتوح ومن يشتغل بها يسمى عاملا ،وبالنظر إلى الوظيفة العمومية عمدت الجزائر إلى تنظيم هذا المجال الحيوي وذلك بالنظر لمجموعة من الاعتبارات الموضوعية ،حيث أن هاته الاخيرة تعتبر أهم و أكبر مستخدم على الاطلاق ،ومن خلالها يتم تقديم خدمات المرفق العمومي بإسم الدولة للمواطنين بواسطة النشاط الاداري الذي يقوم به الموظفون و الموظفات على مستوى مختلف الإدارات العمومية و الجماعات المحلية مركزيا وجهويا ومحليا وبهذا المعنى فإن الوظيفة العمومية أداة أساسية في يد الدولة لدعم التنمية وتأطيرها وإشباع حاجيات المواطنين والمواطنات ، أما قوانين علاقات العمل التي تخص الياقات الزرقاء يتم التشغيل على اساس التعاقد المحدود المدة وينتهي بانتهاء الاتفاقية أو الشغل الذي تم من أجله التعاقد . حتى قانون 03/06 وضع فصل نهائي بين العمال و الموظفين من يشتغلون في المناصب الادارية يكونون ضمن قانون الوظيفة العمومية وكل من يشغل وظائف أدنى من الفئات السوسيومهنية تخضع لقانون التعاقد الذي يتشابه في محتواه لقانون العمل والذين يندرجان ضمن نظام المفتوح وبالتالي يوجد نظامين في مؤسسة واحدة.

وخلاصة لهذا المستوى أعتقد أن مستوى إنتاج قوانين الشغل في الجزائر أعطت مخرجات تمثلت في إتكالية العامل ،جموده الإبداعي ،انتقال اليد العاملة الفنية والتقنية من تخصصها المهني إلى العمل المكتبي الإداري و محاولة تضخيم الجهاز الاداري ،وكذلك أثرت هذه القوانين على تغيير قيم العمل وتمثلاتها في أذهان المواطنين الذين باتوا يبحثون على وظائف في الوظيف العمومي لما يضمن لهم من حياة رغدة كما قال **بيار بورديو** "الوظيف العمومي هو جنة الموظف"

ومن بين الأسئلة التي كانت تراودني حول عملية إستقطاب اليد العاملة ما المراد من توجيهها في القطاع غير المنتج دون القطاع المنتج **!**،ومن خلال تتبعي لما كتب في الأنساق الثلاثة المتبناة في المقال (النسق السياسي ،والنسق القانوني ، والنسق الاقتصادي)إستنتجت أن النسق القانوني كان واجهة يواكب وينفذ قرارات النخبة السياسية والإدارية .وأظهرت لنا من خلال فعلها الاجتماعي مسلمتين :

1–تشغيل وإستقطاب أكبر عدد ممكن لتجاوز مشكلة البطالة و الذي في الحقيقة لم يوازي ذلك الاهتمام بعدد الكفاءات و المهارات "أي الاهتمام بها " و التي تؤدي إلى تحقيق الميزة التنافسية و الربحية .

2– محاولة فرض القوة السياسية بتوسيع القطاع العمومي وتضيق الخناق على القطاع الخاص في الفترات الأولى للتصنيع بالجزائر ،وأخذت القوة السياسية وجهين لها هي السلطة و أؤكد هنا سلطة القانون .أي محاولة إعطاء لقوانين التوظيف وقوانين المؤسسات بعدا استراتيجي يكون لصالح النخبة الحاكمة ،و الوجه الثاني هو النفوذ وكنوع من أنواع النفوذ الخطاب الذي وجه الرأي العام لصالح النخبة الحاكمة .

المستوى الثالث من التحليل "دور النسق الإقتصادي في تشكل الفئات العمالية الجزائرية ":

إنّ الصناعة العمالية بالجزائر ظهرت موازنة مع الصناعة المكثفة التي إعتمد على الصناعات المصنعة و التي تسبب في ظهور عدة نتائج أهمها :

1–هجرة الريف ،ضعف الإنتاج الفلاحي الذي ربما سيكون أهم لو اختير .

2–طريقة تسيير المورد البشري الذي أهمل وفضل الإهتمام بالجوانب التقنية و الإقتصادية .

3–قتل أو إلغاء الطوائف المهنية محاولة الدولة بذلك التقليل من الممارسات الاقتصادية البدائية .

فلقد كان للمخطط الأول الذي اختاره الرئيس هواري بومدين في بسط قاعدة عريضة من العمال في القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة حيث ساهم في التغيير الجذري في استخدام قوة العمل وذلك نتيجة إنتقال المنتجين من مجال الفلاحة إلى مراكز التصنيع في المدن ،وذلك نتيجة التطور الصناعي بالمقارنة بالوضع الفلاحي ،إضافة إلى زيادة معدلات النمو الديمغرافي وتحسن مستوى التعليم لفئة النشطين،فكان في سنة 1978عرض العمل قدر بـــ 103.822تم توظيف منها 62.359 و انخفض في سنة 1987إلى 3978منصب شغل، وهذا الإنخفاض كان نتيجة عدة أسباب داخلية وخارجية فالخارجية تمثلت في الأزمة الاقتصادية العالمية 1986 أما الأسباب الداخلية أهمها إستراتيجيّة الازدياد العمالي التي لم تعطي أهميّة للإنتاج كوسيلة لضمان ديناميكية عرض العمل إذا ما قارنا بين حجم الاستثمارات الصناعية وما تمخض عنه من تكاليف باهضة وبين ما قدمته من مناصب الشغل .ضف إلى ذلك ضعف انتاجية العمال وما تكبدته الدولة من خسائر لهذا خلقت أزمة إقتصاديّة من وجهة نظرنا وإنخفاض أسعار البترول من جهة أخرى في الاسواق العالمية أدى إلى انخفاض طلب على اليد العاملة في سوق العمل وقلة الاهتمام بالعامل الذي حاول التعبير والمطالبة بحقوقه مزامنة مع الاوضاع المعيشية المزرية التي كان يعيشها برفع معدلات الاضرابات في تلك الفترة .

إن ما افرزه التسيير المركزي هو إهمال لأهميّة تحقيق الربح القائم على الهدف الاقتصادي،وتفضيل الهدف الاجتماعي التنموي الشمولي وتحقيق التوازن الاجتماعي و الجهوي أدى بذلك أن يكون تسيرها للمخططات المبرمجة تسيرا إداريا أكثر ما يكون تقني فأثرت على وتيرة الإنتاج حتى بعد الأزمة إلتجأت الجزائر إلى المخطط الإجتماعي كنوع من أنواع الضبط للعقود داخل المؤسسة ،وإنتقاء بعناية الأكفاء وإبقائهم من أجل إنجاح الدورة الإقتصاديّة في إعتقادهم ،و في سنوات التسعينيات وبعدها ظهرت أمام الجزائر أزمة بطالة مقارنة بالنمو الديمغرافي المتسارع أي زيادة فئة النشطين المؤهلين علميا وتكوينيا دفعت بالدولة إلى خلق عدّة حلول لإمتصاص البطالة من بينها نظام الشبكة الاجتماعية 1992 ،وصندوق التأمين على البطالة ،وأخيرا وكالة تشغيل الشباب التي فتحت الباب على مصرعيه لإستعاب هاته الطاقة في العمل الإداري و المكتبي و الخدماتي والذي بقى مهيمنا في التوظيف عن باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى إذ بلغت نسبة حسب المرصد الوطني للإحصاء[19] في سبتمبر 2014 إلى 60.8% من إجمالي اليد العاملة ،يليه قطاع الاشغال العمومية 17.8% ثم قطاع الصناعة 12.6% ،وأخيرا قطاع الفلاحة بنسبة 8.8% من التوظيف فأصبحت القوة العاملة تتجه نحو القطاع الإداري و الخدماتي ،ويلاحظ في السنوات الأخيرة لإستعاب القوة النشطة إلتجأت الدولة إلى إدماج هاته الأخيرة في قطاع التربية والتعليم إذ بقى المنفذ الوحيد والقطاع الأوحد الذي يستوعب الآلاف من خرجي الجامعات سنويا إذ بلغ عددهم

في 24جويلية 2014 مايقارب 720 ألف [20] موظف محاولة هاته الوزارة إدماج عدة تخصصات جامعية في منصب واحد حتى من لم يكن له علاقة بالتعليم أصبح يطمع أن يكون معلما.لقد توصلنا من خلال القراءات إلى أنه قد أولت الحكومات المتوالية إهتمام أكبر لقطاع الخدماتي و الإداري بحكم أنه غير متطلب بالمقارنة مع باقي القطاعات الأخرى التي تأثرت بتراجع الإقتصاد الجزائري و الذي حافظ على أفضلية قطاع الخدماتي من دون أن يحافظ على نموه .من خلال التحولات الإقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ساهم في إنتقال قوى العمل من ذوي الياقات الزرقاء إلى ذوي الياقات البيضاء وتكتلها بنسب كبيرة في هاته الاخيرة .

وكخلاصة لهذا المستوى حاولنا إظهار السياسة الإقتصادية كمؤشر للنسق الاقتصادي والتي كان لها الدور في إعادة إنتاج علاقات قوى الإنتاج فقد شهدت الجزائر منذ سنة 1962 سياسات إقتصادية مختلفة تركز فيها على سياسيات التشغيل حيث واكبت هاته الأخير كل التغيرات التي طرات على إقتصاد البلاد ، فاعتمدت في هاته السياسات على إجراءات وتدابير خاصة لتعديل سوق العمل ومعالجة الاختلال فيه سواء تبني سياسات نشيطة تنعش الطلب على العمل من المؤسسات الاقتصادية أو تبني سياسات خاملة هدفها العلاج الاجتماعي أي إمتصاص اليد العاملة البطالة التي لم تتمكّن من الاندماج في سوق العمل و التي وجهت بطريقة آلية إلى شغل في قطاع الخدمات والإدارة بحكم ان الدولة الجزائرية شهدت وتشهد تنمية اجتماعية مستمرة مقارنة بالتغيرات في معدلات النمو السكاني الذي يبحث عن توفر الخدمات الاجتماعية من طرف الدولة والتي تسارع هاته الاخير إلى تعبئة الغير مخطط لها للمورد البشري وفق نظام المغلق ، وكذلك استمرارية القرارات المركزية التي لم تهتم في التوجيه الامثل للموارد البشرية من أجل الموازنة بين القطاعات الصناعية والخدماتية وبالتالي تحريك عجلة التنمية الاقتصادية بدل التقوقع و تكبير حجم القطاعات الخدماتية.

IV- الخلاصة :

إن تصوراتنا حول دور الأنساق الثلاثة المذكورة سلفا في تشكل الفئات العمالية بالجزائر بعد الاستقلال إلى غاية اليوم و الذي يكفله منطق الفاعل الاجتماعي من خلال السلطة والقوة في تطبيق هاته الأنساق وتمظهرها وفق التغيرات الداخلية و الخارجية ، تسبب فيما بعد إلى تضخيم القطاع العام كآلية لمركزية السلطة إذ ساهمت في تراكم عنصر العمال بشكل غير مبرر إقتصاديا ،ولم يؤد هذا الأمر إلى تزايد ما يسمى "بالبطالة المقنعة في القطاع العام فحسب بل تحولت اليد العاملة الفائضة عن الحاجة الحقيقية للمؤسسات إلى عبء عليها .ضف إلى ذلك ذهنية الفرد الجزائري من نفوره من العمل في القطاع الخاص وتفضيله العمل في القطاع العام أي إنجذاب الأفراد إلى العمل في الوظيف العمومي ،لما يوفره من راتب مضمون ،ووظيفة مستقرة ومكاسب أخرى كالضمان الاجتماعي ،التقاعد والخدمات الاجتماعية. جعل النظرة الاجتماعية للعمل المكتبي "الياقات البيضاء " وما يمنحه من مكانة إجتماعية وسلطة تزيد من قوة جاذبية على المستوى الاجتماعي ،حيث يرى مصطفى بوتفنوشت أن " في التمثل الاجتماعي التقدم يكمن في العيش في الحضر وفي الوظيفة العمومية أو العمل المأجور ،وعلى المستوى الثقافي أغلبية الشباب يحملون نظرة مهتزة عن الحياة بفعل التحولات الاجتماعية الجاريّة ،والتي جعلتهم يتمنون حياة مهنية كالياقات البيضاء وضمان أجر أكثر من دون بذل جهد أو إتعاب النفس. ومما أُستخلصناه أن إنجذاب الأفراد للعمل في الوظيف العمومي مرتبط بالفكرة التي يحملها الأفراد عن هذا القطاع ،فقد كان يشكل رمزا لممارسة السلطة التي كان الجزائريون قد حرموا منها لعقود طويلة تحت الاحتلال ولهذا كان العمل فيه هو بمثابة ممارسة للسلطة.

- الإحالات والمراجع :

1 Karl marxe, Phridirique engles (1974), **du parti communiste manifesre**, Mosco: dition.M.dévlopment, p40

2 بيار لاروك، (دون تاريخ)، **الطبقات الإجتماعية** ، بيروت : دار العلم للملايين ، ص56 .

3 المجلة الاشتراكية الثورية، **كارل ماركس الطبقة والحزب** ، تم الاسترداد من الإشتراكي على الخط:

(تاريخ الزيارة : 24 /2018/11)/https://revsoc.me/theory/mdh-nny-bltbq-lml

4أنتوني جيدنر، (2002)، **مقدمة نقدية في علم الإجتماع** ،القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، ص ص 82.83.

5 Englis, Patrike, (2005), **White collar redux .work and newer middile classes** , university of New Yoork Graduate: university of New Yoork Graduate,center , p122-123.

6 Mills, Wright, (1963), **Alook at the white collar**, oxford university presse New Yoork: Edited by bving Louis horowitz, p146.

7 John Gold Throps , Gordn Morshall, (1992, ,Augusts 26), **The promising future of classe** analysis are pones-to-reconnect Gritiques, p382.

8 عبد اللطيف بن آشنهو، (1979)، **تكوّن التخلف في الجزائر** ، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، ص ص 50.53 .

9 محمد بشير، (2018)، **علماء التنظيمات و العمل في الجزائر**، الرعيل الاول، الجزائر: دار كنوز ، ص33.

10عبد الرحمان بوزيدة، (6و7نوفمبر2006)، **الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري** ، الجزائر: لقسم علم الاجتماع جامعة الجزائر2 ، ص15.

11– روبير ميرل ، (1981)،**مذكرات أحمد بن بلة** ،(ترجمة عفيف لخضر)،(ط3) ،بيروت : منشورات الآداب ، ص195.

12– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**الجريدة الرسمية**، العدد 15 ،المؤرخ في 1963/03/22.

13- أحمد هني ، (بدون سنة)، **إقتصاد الجزائر** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،ص 23.

14– السيد ياسين ، (1996)، **النظام الثقافي العربي بين الأزمة والانهيار : التقرير الاستراتيجي العربي** ،(ط1) ،مصر :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،ص 16.

15– خطاب عبد العزيز بوتفليقة.

16– خطاب عبد العزيز بوتفليقة ،سيدي بلعباس(2011)، www.youtube.com/watch?v.hvvx.08 wx 87 ،

(تاريخ الزيارة 2019/04/16 على الساعة 14:21)

17– الديوان الوطني للإحصائيات "2007 نشرة".

18– العياشي عنصر (بدون سنة نشر)،**التحرك نحو الليبرالية السياسية في الجزائر**، بدون بلد نشر : بدون دار نشر ، ص ص 13.12،.

19 الديوان الوطني للاحصاء ،(نوفمبر 2018) على الخط :http://www.ons.dz **(تاريخ الزيارة : 19 /2018/10)**

20 الموقع الرسمي لوزارة التربية والتعليم. (نوفمبر , 2018)،**الموقع الرسمي لوزارة التربية والتعليم** ، على الخط : **(تاريخ الزيارة : 01 /2018/10)**.http://www.education.gov.dz/

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

عائشة بليح ، (2020)، **سوسيولوجية تشكل الفئات العمالية بالجزائر 1962–2014.** ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 12(01)/ 2020، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 293–302.